مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان وموقفها من قضية دارفور (1991 - 2006)
اسم الكاتب: أماني عيسى الإبراهيم، أ.د. حكمات العبد الرحمن، د. رامي وحيد الدين الضللي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10419
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
المجلد 148 العدد2(2024): 141- 154

Damascus University Journal of Historical Studies. Vol. 148 No. 2 (2024):141 -154

السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان وموقفها من قضية دارفور (1991-2006)

أماني عيسى الإبراهيم[1]، أ. د. حكمات العبد الرحمن[2]، د. رامي وحيد الدين الضللي[3]

[1] طالبة دكتوراه، قسم التاريخ، تاريخ حديث ومعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

[2] دكتور، قسم التاريخ، تاريخ حديث ومعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

[3] دكتور، قسم التاريخ، تاريخ حديث ومعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الملخص:

شكلت السودان أحد أهم الدول في القارة الإفريقية التي توجهت الحكومة الصينية لإقامة علاقات معها، سواء أكانت دبلوماسية أو اقتصادية وحتى عسكرية، فعلى الرغم من أن بدايات الاهتمام الصيني بالسودان كان ينحصر في الحصول على مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط، إلا أنَّ الاهتمام الصيني بدأ مع نهاية الحرب الباردة يتخذ نمطاً جديداً ولا سيما بعد خروج شركة شيفرون الأمريكية 1995من السودان وهو الأمر الذي استغلته الصين لتوسيع استثماراتها، وبدأت السياسة الصينية تتجه نحو السودان دبلوماسياً وعسكرياً، حيث سعت لحل المشكلات الداخلية وأنشأت قواعد عسكرية وشاركت في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وكل ذلك في سبيل تمتين العلاقات الصينية- السودانية.

الكلمات المفتاحية: السودان، الصين، سياسة، دوافع، وسائل، دارفور.

تاريخ الإيداع: 2023/5/7

تاريخ القبول: 2023/5/24

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-7478 (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/

Chinese Foreign Policy towards Sudan and its position on the Darfur issue (1991-2006)

Amani Issa Al Ibrahim[1], Prof. Hakamat Abd Al Rahman [2], Dr. Rami Wahid Al Din Al Dali [3]

[1] PhD student, Department of History, Modern and Contemporary History, Faculty of Arts and Human Sciences, University of Damascus.
[2] Doctor, Department of History, Modern and Contemporary History, Faculty of Arts and Human Sciences, University of Damascus.
[3] Doctor, Department of History, Modern and Contemporary History, Faculty of Arts and Human Sciences, University of Damascus.

Received: 7/5/2023
Accepted: 24/5/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

Abstract:

Sudan Formed one of the most important Continent, With Which the Chinese government directed to establish relations, whether diplomatic, economic, or even military, Although the beginnings of the Chinese interest in Sudan were Limited to obtaining energy Sources, especially oil, However, With the end of the cold war, Chinese interest began to take anew pattern, especially after the 1995 Exit of the American Company Chevron From Sudan, Which China exploited to expand its investments And the Chinese policy began to Move towards Sudan diplomatically and militarily it Sought to solve internal problems established military bases, and participated in the united Nations peacekeeping forces all in order to strengthen Sino- Sudanese relations.

Key Words: Sudan-China-Politics-Motives-Means-Darfur.

المقدمة:

شكل الموقع الاستراتيجي المهم للسودان، فهو بوابة افريقيا إلى وسطها وجنوبها **(يسرى عبد الرزاق، 1969، 29)** أهمية خاصة بالنسبة للصين، فهو بموقعه المهم الذي يطل على البحر الأحمر الممر الرئيسي للسفن العسكرية والتجارية، كما أنه صلة وصل بين شرق القارة وشمالها وجنوبها، مما يمكنها من نقل بضائعها وتصريفها بأقل تكلفة ووقت، فضلاً عما يمتلكه من موارد نفطية هائلة دفعت الصين لإقامة علاقات مباشرة معه **(ابراهيم يوسف، 2014، 27)**.

ترجع العلاقات الصينية–السودانية إلى العام 1959 عندما اعترفت السودان بجمهورية الصين الشعبية، وهي الدولة الإفريقية الرابعة التي تعترف بالصين الشعبية، وتعززت العلاقات بين البلدين في السبعينيات حيث شهدت هذه العلاقات تطوراً واضحاً في مجالات مختلفة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، إلا أنَّ الاهتمام الصيني بالسودان برز بشكلٍ واضح مع اكتشاف النفط باحتياطات ضخمة، فعملت الصين على تقوية علاقاتها مع السودان من خلال إقامة العديد من مشاريع التنمية فيه وتفعيل التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات بين البلدين، وتُعَدُّ الصين من أكبر الدول الداعمة للسودان بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث تمثل الصداقة الصينية إحدى الوسائل التي تستخدمها الصين للدخول في علاقات سياسية واقتصادية مع دول القارة الإفريقية ومنها السودان **(رنين حاتم، 2020، 8–9)**.

اشكالية البحث:

شهدت سياسة الصين تجاه السودان تطوراً ايجابياً واضحاً منذ عام 1991، مدفوعةً بعدد من العوامل والمصالح، لذلك فإنَّ الإشكالية الرئيسية للبحث تركز على دراسة دوافع الصين وسياستها في توجهاتها نحو السودان، وانعكاس ذلك على موقفها من الصراعات الداخلية في السودان، وهنا تبرز تساؤلات عدة:

1–ما هي دوافع السياسية الخارجية الصينية تجاه السودان؟

2–ما الأدوات التي اعتمدتها الصين لتفعيل تواجدها في السودان؟

3–كيف نجحت الصين في تحقيق أهدافها في السودان؟

4–ما مصالح وطبيعة الموقف الصيني من أزمة دارفور عام 2003 م؟

الدراسات المرجعية:

لا توجد دراسة مفصلة تتناول الحديث عن سياسة الصين تجاه السودان وموقفها من قضية دارفور، هناك دراسة تتناول الحديث عن سياسة الصين تجاه جنوب السودان وهو مقال بعنوان السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا السودان أنموذجاً، للباحثة رنين حاتم عابدين، منشورات معهد أبو لغد، جامعة بيرزيت.

وهناك دراسة تتناول البحث في المواقف الدولية ومنها الصين من قضية دارفور، منها مقال بعنوان الموقف الدولي والاقليمي من مشكلة دارفور 1956–2004 للباحثة هدى محمود نايل، منشورات جامعة بورسعيد، مجلة كلية الآداب.

أهمية البحث:

تـأتي أهميـة البحـث كونـه يسـلط الضـوء علـى السياسـة الخارجيـة الصـينية تجـاه السـودان وموقفهـا مـن قضـية دارفـور بـين عامي1991و2006، في هذه الفترة عملت الصين على تعزيز تواجدها في السودان، ولا سيما بعد اكتشاف النفط فيه بكميات ضخمة، في ظل النمو الاقتصادي الذي شهدته الصين والحاجة إلى مصادر الطاقة لتطوير اقتصادها، في وقت شهد فيه السودان اضطراب الأوضاع الداخلية نتيجة الصراعات القبلية والاثنية التي غذتها قوى خارجية لتحقيق أهدافها السياسية، ما دفع الصين لاتخاذ مواقف ثابتة من هذه الصراعات حفاظاً على الأمن والاستقرار في المنطقة بما ينعكس على مصالحها.

فرضية الدراسة:

يفترض البحث وجود مصالح اقتصادية وسياسية للصين في السودان، حيث شكل النفط السوداني المحرك الرئيسي في توجهات الصين نحوه، وأن النزاعات في السودان كالحرب الأهلية السودانية بين (الشمال –الجنوب)، وأزمة دافور مكنتا الصين من تعزيز تواجدها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

الإطار الزمني للبحث:

يمثل عام 1991 بداية تغيير في بنية النظام الدولي من نظام ثنائي القطب إلى أحادي القطب، وظهور قوى كبرى تسعى لإيجاد مكانها في النظام الدولي الجديد وفي مقدمتها الصين التي بدأت تسعى لخلق عالم متعدد الأقطاب من خلال بناء قوتها الاقتصادية والسياسية، فاتجهت نحو القارة الأفريقية عامة والسودان خاصةً لما يمثله من أهمية اقتصادية نظراً للاكتشافات النفطية فيه، فيما يمثل عام 2006 مبادرات لحل أزمة دارفور وتوقيع اتفاق سلام بشأنها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الأحداث التاريخية خلال فترة الدراسة وتحليلها، بالاعتماد على المنهجين التاريخي ومنهج العلوم السياسية، لسرد الأحداث التاريخية ثمَّ استخلاص النتائج منها.

يتألف البحث من مقدمة وخمسة عناوين رئيسية وخاتمة، فضلاً عن ملخص للبحث باللغتين العربية والانكليزية، بالإضافة لقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

اولاً: السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان:

يمكن فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان من خلال دوافعها التي تمثل عوامل محركة لسياستها تجاهه، إضافةً للأدوات التي تعتمدها في تنفيذ هذه السياسة.

1–دوافع السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان:

تنوعت العوامل التي شجعت الصين لاعتماد سياسة متميزة تجاه السودان ما بين الدوافع الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية.

1–1– الدوافع السياسية والدبلوماسية:

يُعَّدُ البعد السياسي أحد أهم دوافع السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية ومنها السودان، فقد انطلقت تلك الدوافع من نظرتها إلى الدول الإفريقية على أنها دولٌ نامية تُشكل قوةً كبرى في العلاقات الدولية، وبإمكان الصين استخدامها لمصلحتها في

إطار صراعها مع الغرب، وانطلاقاً من إدراك القيادة الصينية للأهمية السياسية التي تتمتع بها دول القارة الإفريقية في منظمة الأمم المتحدة دفعها للاهتمام بها كونها تُشَكِّل مصدر دعمٍ سياسيٍ لها **(سليم كاطع، 2014، 234)** كما أنَّ الصين تسعى في توجهاتها نحو القارة الإفريقية إلى كسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، والعمل على جعل العالم يتطور نحو تشكيل تعددية قطبية، حيث مثل وصول الصين كقوة عالمية تحدياً بارزاً للقوى العالمية الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية(**سمير، 2007–2008، 63)** لذا سعت الصين في توجهاتها الافريقية للحصول على دعم الدول الإفريقية لها في قضاياها السياسية، ومن أبرز هذه القضايا قضية تايوان، التي كانت قد اعترفت بها افريقيا حتى عام 1971، هذا العام الذي بدأ فيه بتطبيع العلاقات الصينية–الأمريكية، وانتقل الاعتراف الدولي والإفريقي من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية التي أصبحت الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة، وحظيت باعتراف أغلب الدول الإفريقية، وهذا ما مثل انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً لمطالبة الصين الدائمة بضرورة اعتراف كل الدول بصينٍ واحدة **(عزوز، 2018–2019، 40)**.

1–2– الدوافع الاقتصادية:

تمتلك السودان كميات كبيرة من النفط، الأمر الذي دفع الحكومة الصينية للتوجه لاستثماره، حيث تعد الصين المستثمر الأكبر في نفط السودان الذي يمثل 5–8% من اجمالي واردات الصين من النفط، ولا تقتصر الصين في توجهاتها نحو السودان على استثمار النفط فحسب، بل تسعى لاستثمار ثرواته المعدنية المتنوعة كاليورانيوم والنحاس والذهب، فضلاً عن رغبتها في الاستفادة من ثرواته الزراعية والمائية حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان، زاد من أهميتها قربها من مياه نهر النيل، ويصل مخزونات السودان من المياه الجوفية إلى 9000 مليار متر مكعب **(ترفاس، 2016–118،2017–119)**.

كما تسعى الصين في توجهاتها نحو السودان لتحويله إلى سوق يستوعب المنتجات الصينية، والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة فيه والتي تحتاجها في تطوير صناعاتها **(رزفة وآخرون، 2018، 47)**.

1–3– الدوافع العسكرية:

لا تقتصر الصين في توجهاتها تجاه السودان على الحصول على النفط والموارد المعدنية وإنما تعمل على جعله مكاناً لتصريف أسلحتها ذات الكلفة الرخيصة من خلال استغلالها للصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة. **(عزوز،2019، 48)**.

تعد السودان في مقدمة الدول التي تتعامل مع الصين في المجال العسكري، سواءٌ بشراء الأسلحة والذخائر أو حتى بإقامة شراكة في مجال الصناعة العسكرية وبناء مصانع إنتاج الأسلحة والذخيرة، كما تعد السودان ثالث مستورد للأسلحة الصينية في القارة الإفريقية بعد الجزائر والمغرب، ومثل النزاعُ المسلحُ في دارفور سبباً مهماً في قيام السودان بشراء الأسلحة الصينية الرخيصة الثمن**(عزوز،2019، 54)**، كما تعمل الصين على تطوير الأسلحة في السودان بتقديم التكنولوجيا والمساعدة التقنية له، وأول عملية بيع أسلحة صينية للسودان كانت عام 1991 حيث سلمت الصين السودان وفق عقد مولته إيران بقيمة 300 مليون دولار أمريكي طائرتين مروحيتين و100 قنبلة قصف، وعدد ضخم من الذخائر، كما تم ارسال فريق صيني لتدريب طيارين سودانيين على القصف من ارتفاعات عالية، واستمرت الصين في توريد الأسلحة المتنوعة إلى السودان **(تقرير السودان، 2007، 4)** رغم فرض الأمم المتحدة حظراً على توريد الأسلحة، إلا أنَّ الصين تجاهلت هذا القرار لأنها تعتبر أنَّ أي اتفاقية للحد من انتشار الأسلحة لا يجب أن تقيد حرية وسيادة الدولة في اقتناء السلاح **(عزوز،2019، 54)**.

2-وسائل السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان:

يقصد بالوسائل الأدوات التي تستخدم لتحقيق أهداف وخطط السياسة الخارجية لدولة ما، وقد اعتمدت الصين بهدف تعزيز تواجدها في القارة الإفريقية ومنها السودان على استخدام القوة الناعمة Soft Power التي تتمثل باستخدام وسائل اقتصادية وثقافة ودبلوماسية لتحقيق أهدافها.

2-1-الوسائل السياسية والدبلوماسية:

في سياسة الصين الخارجية التي تعتمد بشكل رئيسي على احترام سيادة الدول واستقلالها، الأمر الذي تعده أحد أهم مبادئ القانون الدولي، تسعى الصين في تعزيز علاقاتها مع دول القارة الإفريقية على استخدام الوسيلة السياسية والدبلوماسية لتعزيز نفوذها، وبذلك فهي تستخدم دبلوماسية الزيارات والوفود التي تحمل شعار "الصين هنا"، وأرسلت المبعوث الصيني الدائم في إفريقيا الذي يحرص على زيارة المنطقة بين فترة وأخرى لتعزيز دورها الدبلوماسي في القارة الإفريقية، وعملت على فتح السفارات في مختلف دول القارة حيث يوجد 48 سفارة و7 قنصليات صينية في القارة الإفريقية، وهي بذلك تعد الدولة الأكثر حضوراً دبلوماسياً فيها **(المدني، 2017، 81)**.

وتنتهج الصين في علاقاتها سياسة التحاور والتبادل في الآراء لرفع مستوى الفعالية الدبلوماسية، وسياسة التعاون في إطار المنفعة المتبادلة وتعزيز الثقة السياسية بينها وبين دول القارة، للاعتراف بمبدأ الصين الواحدة ومنع الدول من التواصل الرسمي مع تايوان، والسعي لكسب أصوات الدول الإفريقية في القرارات الدولية الخاصة بالصين كقضية تايوان ومسألة تحديد المناطق الاقتصادية في بحر الصين **(أنور،2022، 301)**.

2-2-الوسائل الاقتصادية:

تسعى الصين لتأمين وارداتها النفطية من السودان، وتستخدم في سبيل تحقيق ذلك وسائل اقتصادية متنوعة كدبلوماسية القروض الميسرة غير المشروطة، والمساعدات التنموية، واستثمارات البنى التحتية وزيادة حجم الاستثمارات والتبادلات التجارية، واتخذت استراتيجية ذات مسارين الأولى تتمثل في توقيع اتفاقيات لاستكشاف وإنتاج النفط، والثانية في تقديم مجموعة متكاملة من المساعدات باستخدام وسيلة "النفط مقابل المشروعات". (Kim,2017,132)

استغلت الصين خروج شركة شيفرون الأمريكية من السودان عام 1995 لتوسيع استثماراتها، واستخراج النفط السوداني، فحفرت أول بئر استكشافية عام 1997. وفي عام 1999 مدَّ الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610كم2 إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، وبذلك فقد تمكنت الصين من أن تعوض السودان ما فقدته من موارد مالية بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى إلى تحسين الدخل القومي السوداني، لا سيما بعد مدِّ الخط النفطي الثاني عام 2006 لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية في البحر الأحمر لتمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل يومياً من صادراته النفطية **(أبو حسن، د.ت، 31-32)**.

وتُعدُّ الشركة الوطنية الصينية من أكثر الشركات الصينية التي حققت نجاحاً في استثماراتها في مجال النفط السوداني فقد اسهمت في خلق فرص عمل وزيادة ايرادات السودان، الذي يُعَدُ أكبر دولة إفريقية التي تستقبل الاستثمارات الصينية في مجال النفط فقد وصل حجم الاستثمارات الصينية فيها إلى 6 مليارات دولار عام 2005 (Kim,2017,134) ومثل الاستثمار في مشاريع النفط

أحد أهم المشاريع الصينية الكبرى، وتمكنت الصين من الحصول على 40% من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية، وبلغت حصتها من النفط السوداني نحو 150 ألف برميل يومياً، ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان، ويبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو 220 مليون طن وهو ما جعله من أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج، وبلغ عدد العمال الصينين في السودان عام 2005 نحو عشرة آلاف عامل(**عبدالرحمن، د.ت،256**).

تعد الصين الآن من أهم شركاء شمال السودان التجاريين، فحسب تقرير وزارة التجارة الصينية فإن حجم التجارة بين الطرفين زاد من 2.56 مليار دولار أمريكي في العام 2004 إلى 3.9 مليار دولار أمريكي في العام 2005، وساهمت الصين بنحو 20.8% من مجموع الواردات وبلغت حصتها 75% من صادرات السودان لعام 2006 (**تقرير السودان، 2007، 5**)، كما شملت استثماراتها مشاريع البنى التحتية فمنذ عام 1996 استثمرت الصين ما يزيد عن 15 مليار دولار أمريكي في السودان لتطوير مشاريع البنى التحتية في السودان، وقدمت قرضاً تفضيلياً للسودان بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي عام 2006 بهدف إعادة تأهيل البنى التحتية فيه، كما التزمت بتقديم المساعدات للحكومة السودانية رغم الصراعات الداخلية التي يعاني منها السودان والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على استثماراتها فيه.(**آلدن،2009، 88**).

2–3–الوسائل العسكرية:

شكلت الصراعات الداخلية في السودان خطراً يهدد المصالح الاقتصادية الصينية، هذا ما دفع الصين للعمل على حماية مناطق نفوذها وامداداتها النفطية بتكثيف تواجدها العسكري، فقد أرسلت 700 جندي صيني إلى جنوب السودان عام 2005، وشاركت في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بنحو 300 جندي صيني، كما قدمت التكنولوجيا الحديثة لجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبتها ورصدها، وأعلنت عام 2009 عن سعيها لبناء قاعدةٍ بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة في السواحل الصومالية، ولتأمين امدادات النفط السوداني عبر المحيطات، واستغلت الصين أزمة دارفور لزيادة وارداتها النفطية فاستخدمت مبدأ "النفط مقابل الفيتو" في أزمة دارفور أي الحصول على قسط كبير من النفط السوداني، مقابل تخفيف حدة العقوبات المفروضة على السودان، وامتنعت عن توقيع عقوبات على النظام السوداني عام 2005 (**أنور، 2022، 314**).

يمثل التعاون العسكري ونمو مبيعات الأسلحة جانباً مهماً في علاقات الصين مع السودان، وتطورت العلاقات العسكرية بين البلدين في مجال بيع الأسلحة، حيث ازدادت مبيعات الأسلحة الصينية إلى السودان، وكان للحرب في جنوب السودان واكتشاف احتياطات كبيرة من النفط في السودان دورٌ في ارتفاع نسبة هذه المبيعات من الأسلحة، وأدى إلى تحول السودان إلى سوق لتجارة الأسلحة الصينية بشكلٍ خاص، حيث اشتملت واردات السودان من الأسلحة الصينية عام 1995 على الذخيرة والدبابات والمروحيات والطائرات الحربية، وأصبحت الصين المورِّد الرئيسي للسودان في مجال الألغام الأرضية الموجهة ضد الأفراد والمركبات العسكرية (**عبدالرحمن، د.ت، 246**) وأدت الأسلحة الصينية دوراً مهماً في الصراع في دارفور (**آلدن، 2009، 40–41**) وكان للزيارة التي قام بها رئيس أركان القوات المسلحة السودانية عباس عربي عبدالله إلى بكين عام 2004، دورٌ مهم في زيادة واردات الأسلحة الصينية وتنوعها حيث شملت الأسلحة الذخيرة والمدافع والدبابات، كما ساهمت الصين بإنشاء ثلاث مصانع

للأسلحة في السودان واحدة منها لتركيب الدبابات T.55، فضلاً عن وجود عدد غير محدد من أفراد الجيش الصيني المرابط في السودان لحماية استثماراتها.**(جهيدة وآخرون، 2018، 48)**.

ثانياً: موقف الصين من قضية دارفور:

1–أهمية اقليم دارفور:

شكل اقليم دارفور بموقعه المهم غرب السودان، وبمساحته الكبيرة التي تبلغ 500 كم2، أي 20% من مساحة السودان، أهمية خاصة فهو بموقعه المهم ومساحته الكبيرة يربط بين شمال القارة الإفريقية وجنوب صحراءها وحوض النيل غرب أفريقيا **(البحيري، 2006، 5–6)**. يحده من الشمال الصحراء الليبية، ومن جهة الشرق يمتد حزام رملي عريض يشكل فاصلاً بين دارفور والولاية الشمالية وشمال كردفان، ومن جهة الغرب تقع جمهورية تشاد وفي الجنوب الغربي تقع جمهورية افريقيا الوسطى، ويشكل بحر العرب الحدود الجنوبية حيث تقع ولايتا بحر الغزال وغرب الغزال، وتمَّ تقسيم الاقليم إدارياً إلى ثلاث ولايات شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، وولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا **(حباشنة وآخرون، أ 2009، 70)** وبذلك فإنَّ موقعه الاستراتيجي هذا شكل أهمية كبيرة للسودان، فهو من أكبر أقاليمه بحيث تشكل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع دولٍ عربيةٍ وإفريقيةٍ عدة، وتشكل نسبة المسلمين فيه الغالبية ويتحدثون اللغة العربية، ويعيش فيه مجموعات قبلية وعرقية متعددة أهمها الفور التي اتخذ الإقليم اسمه منها، وقبائل اليقارة العربية وقبائل الزغاوة والمساليت. **(حباشنة وآخرون، أ، 2009، 128)**.

فضلاً عن موقعه الاستراتيجي المهم فهو يمتلك ثروة معدنية ضخمة في مقدمتها النفط، حيث يعتبر أحد أهم المناطق التي تمتلك النفط الخام في السودان، ويقدر بأكثر من 2 مليون برميل يومياً، تقوم باستغلاله خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة دول جنوب شرق آسيا كالصين والهند وماليزيا**(البحيري،2006، 75)** ويمتلك دارفور معادن كبيرة في مقدمتها اليورانيوم، والحديد في شمال الاقليم حيث يقدر الاحتياطي الموجود منه بحوالي 10 مليون طن، والزنك والرصاص في غرب دارفور والنحاس في الشمال، والذهب والرصاص والاسمنت والنيكل والبوكسيت وغيرها في مناطق مختلفة منه، فضلاً عن وفرة المياه فيه والتربة الزراعية الخصبة والمناخ الملائم، كل ذلك جعله منطقة غنية ذات موقع متميز جعل القوى الغربية تعمل على تضخيم أزمة دارفور وجعلها قضية تشغل الرأي العام الدولي، والضغط على الأمم المتحدة لفرض عقوبات على السودان في سبيل التدخل للسيطرة على الثروات المتوفرة فيه، حيث أكدت جريدة الجارديان البريطانية في اغسطس عام 2004 "أنَّ النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية لأي غزو للسودان" (البحيري، 2006، 80).

2–لمحة موجزة عن جذور الأزمة في دارفور:

بدأت الأحداث في دارفور على شكل نزاعات بين القبائل العربية البدوية من جهة والقبائل الإفريقية التي تعمل في الزراعة من جهةٍ أخرى حول تقسيم المراعي[1] ووصلت حد المواجهات المسلحة بين عام 1985–1988، وكذلك عام 1996–1998، حيث تطورت الأزمة نتيجة ضعف الحكومة السودانية وازداد الوضع سوءاً نتيجة الجفاف الذي حدث في مطلع الثمانينات وعجزها عن

[1]– للمزيد حول جذور المشكلة في دارفور وتداعياتها انظر: الحاج، محمود، **دارفور الحقيقة الغائبة**، (2005)، ط2، المركز السوداني للخدمات الصحفية. الخرطوم، السودان.

حماية المحاصيل الزراعية، وكان في مقدمة العوامل التي أدت إلى انفجار الصراع بين الرعاة والمزارعين ما قام به بعض المزارعون من حرق للمراعي لمسافات واسعة الأمر الذي حرم الرعاة من توفر المراعي لقطعانهم وأدى إلى المواجهات المسلحة بين الرعاة والمزارعين نتج عنها الكثير من الضحايا والمشردين وحرق مئات من القرى، ما دفع الحكومة السودانية لإيجاد حل للمشكلة بعقد مؤتمر الفاشر 15/4/ 1989 في محاولة لتهدئة الأوضاع الداخلية، **(الأصبحي، 2007، 100–102)** إلا أن الحروب والصراعات السياسية التي شهدها اقليم دارفور على حدوده من بعض دول الجوار أدت إلى تدفق السلاح إليه بكميات ضخمة، حتى أصبح دارفور سوقاً رائجة للسلاح، وأسهم في تسلح دارفور بالكامل وزاد الأمر سوءاً قيام الحكومة بحل نظام الإدارة الأهلية حيث حرمت زعماء وشيوخ القبائل في دارفور من كثير من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم، وحرمت القبائل من تسيير النظام الإداري بنفسها مما أدى إلى تفجر الصراع الداخلي بين بعض القبائل في دارفور والحكومة السودانية **(هيركل، 2010، 8–9)**.

تعد أزمة اقليم دارفور في غرب السودان التي انفجرت عام 2003 ولاتزال مستمرة حتى اليوم جزءاً من الأزمة الكبرى التي تعاني منها السودان كدولة أو كنظام سياسي، وأصبحت أحد أكبر القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية **(صفطلي، د.ت، 256)**، فقد شهد الاقليم نزاعاً مسلحاً عنيفاً، حيث قامت كل من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بالهجوم على المنشآت الحكومية، واخترقت مطار الفاشر وهاجمت القاعدة الجوية، واحتلوا مطار الفاشر، والاستيلاء على المدن الثلاث الكبرى فيها وهي (الفاشر، الجنينة، نيالا)، وأفراد هاتان الحركتان هم من أكبر ثلاث قبائل رئيسية في دارفور وهي (الفور– المساليت– الزغاوة) **(دي فال، 2006، 15)** لذا عمدت الحكومة السودانية إلى الاستعانة بميليشيا الجنجويد[2]، وقامت بقصف المتمردين بالطائرات ودمرت القرى وصادرت المياه، حيث تذكر احصائيات الأمم المتحدة أنه تمَّ قتل 35 ألف منهم وهُجِّرَ أكثر من 300 ألف من أفراد هذه القبائل، **(Brian and Authors,2011,490)** بهدف تطهير دارفور من المتمردين الذين استعانوا بالقوى الخارجية، التي وجهت حملاتها الإعلامية ضد حكومة السودان، واتهمتها بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية بشكلٍ أدى إلى نزوح السكان وهجرتهم، والترويج لأن ما يجري في دارفور هو حرب إبادةٍ جماعية، فلجأت القوى الدولية الخارجية من دول أوروبية وآسيوية وقوى داخلية وإقليمية (إفريقية وعربية) لإرسال وفودها إلى الإقليم للوقوف على حقيقة الوضع فيه **(الأصبحي، 2007، 136–139)** وبدأ التدخل الخارجي فيها سواء من الدول الإفريقية المجاورة مثل اريتيريا وتشاد أو من قبل القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان والصين واسرائيل التي لعبت دوراً مهماً في تصعيد الأحداث **(محمد عمرو وآخرون، 2015–2016، 48)** وعملت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية على تصعيد الأزمة لاستغلال الوضع والتدخل في الشؤون الداخلية في السودان، في حين عملت الدول الإفريقية المجاورة ولا سيما دول الاتحاد الإفريقي وليبيا ومصر على الضغط على الحكومة السودانية لإيجاد حل للمشكلة وطرح العديد من مبادرات السلام، واستجابت الحكومة السودانية لهذه المبادرات التي بدأتها بعقد مؤتمر الفاشر عام 2003 والإعلان عن مذكرة السلام السوداني للتفاهم مع المتمردين، وتوصلت إلى عقد اتفاقية سلام (5 مايو 2006)، وعمدت الحكومة السودانية إلى وقف إطلاق النار، وتعزيز أداء قوات الشرطة لتحسين الوضع الأمني **(الأصبحي، 2007، 140)**.

[2]– الجنجويد: مجموعة مسلحة من قطاع الطرق المنحرفة الذين يقومون بالسلب والنهب والقتل وتدمير القرى وترويع السكان الآمنين.

3-الموقف الصيني من مشكلة دارفور:

3-1-دوافع الاهتمام الصيني بمشكلة دارفور:

انطلق الموقف الصيني من قضية دارفور من مصالحها النفطية في السودان، فهي لا تريد منافساً لها في هذه المنطقة، حيث شركاتها العاملة هناك، فشركة النفط الوطنية الصينية هي أكبر مستثمر أجنبي في السودان منذ عام 1999، وتحصل الصين على 65% إلى 80% من نفط السودان، لذا فقد سعت الصين لمنع أي تدخل خارجي في الأزمة وحلها بالطرق السلمية وبذلك تمنع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية من أن تجد لها منفذاً للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان، لذا فقد عملت على منع تنفيذ القرار الأمريكي المقدم لمجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان لأن ذلك يضر بمصالحها ضرراً بالغاً **(نايل، 2017، 64)**.

3-2-موقف الصين من مشكلة دارفور:

2-1-سياسياً:

أبدت الصين اهتماماً كبيراً بقضية دارفور، لما يمتلكه السودان عامة ودارفور خاصةً من ثروات نفطية ضخمة، إضافة إلى الاستثمارات الصينية الواسعة فيه، الأمر الذي دفع الصين للسعي لحل الأزمة بالوسائل السياسية، حيث أكدت على عدم ممارسة ضغوط على الحكومة السودانية خوفاً من توتر الوضع في دارفور، وحرصت على ارسال مبعوثيها إلى دارفور وتقديم مبالغ اغاثة انسانية وصلت إلى عشرة ملايين دولار أمريكي لمساعدة دارفور **(حباشنة وآخرون، ب ،2009، 80)** ولوحت الصين عدة مرات باستخدام الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان من خلال قضية انتهاك حقوق الإنسان فيه، فعندما حدث نقاش في مجلس الأمن حول إرسال قوات دولية إلى دارفور أصرت الصين على تضمين القرار بند موافقة الحكومة السودانية على الإرسال وإلا ستستخدم حق النقض الفيتو، بعد ذلك ساهمت الصين مع الحكومة في صياغة مشروع العمليات المختلطة، وأقرت أنها ستشارك في هذه القوات على أن تعمل قواتها في مجال إنشاء الطرق وإعادة بناء البنى التحتية في دارفور **(موسى، 2009، 252-253)** واستمرت الصين في منع وصول مشاريع القرارات ضد الحكومة السودانية إلى حيز التنفيذ، لدرجة أن أحد المراقبين علق بأنه قد يخال للسامعين أن مندوب الصين في مجلس الأمن هو وزير خارجية السودان، أو أن دارفور إقليم من أقاليم الصين **(الحاج، 2005، 176)**.

واعتقدت الحكومة السودانية أن الصين ستستخدم الفيتو ضد أي قرار يدين السودان، إلا أن الصين كانت تكتفي إما بتعديل القرار أو الامتناع عن التصويت، وهذا يؤكد أنها لا تريد سوى شيء واحد هو ألا تتأثر مصالحها النفطية في دارفور **(صفطلي، د.ت، 54)** ويتلخص الموقف الصيني من أزمة دارفور بعدة نقاط:

1-الحكومة الصينية تعرب عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع في دارفور، وتطلب من الحكومة السودانية أن تبذل مزيداً من الجهود لحل النزاع سلمياً.

2-تدعم الحكومة الصينية جهود الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية لحل النزاع في أقرب وقت ممكن.

3-تعارض الصين أية عقوبات اقتصادية على السودان، ولا تريد أن تتضرر مصالحها النفطية فيها. **(الأصبحي، 2007، 220)**.

وعندما زار وفد الكونغرس الأمريكي دارفور عبر خلال زيارته عن قلقه من تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية في دارفور، فتصدى للوفد المبعوث الصيني الذي زار دارفور وصرّح أنه لا توجد إبادة جماعية في دارفور وتابع قائلاً: نحن نرى النزاع قام لشح الموارد ويجب تطويرها، ونحن في الصين على استعداد للمساهمة في ذلك **(موسى، 2009، 253)** ونتيجة لمواقف الصين هذه فقد واجهت ضغوطات أمريكية، لذا عندما شعرت الخارجية الصينية بجدية مجلس الأمن باتخاذ خطوات جادة تجاه الحكومة السودانية أرسلت إشارات واضحة لحكومة السودان تبين من خلالها أنها قد تؤيد أية ضغوطات إقليمية أو دولية عليها في حال لم تعمل بشكل جدي لحل المشكلة، ومنذ العام 2004 بدأت الصين تشدد لهجتها ضد الحكومة السودانية، وفي فبراير عام 2005 طالبت عبر وزير خارجيتها بحل الأزمة في دارفور عبر تكثيف الجهود المشتركة بين السودان والمجتمع الدولي دون اللجوء إلى فرض العقوبات **(الدومة، 2006، 144–150)**.

2–2–اقتصادياً:

وقفت الصين في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات اقتصادية ضد السودان، وفي ذلك أكد الرئيس الصيني إلى أن ضعف التنمية في السودان ودارفور هو أساس المشكلة، وأنه يجب على المجموعة الدولية العمل على تنمية وتطوير دارفور بالتعاون مع الحكومة السودانية وفي الوقت نفسه الذي ذكر فيه الرئيس الصيني للمسؤولين السودانيين خلال زيارته للخرطوم ضرورة الإسراع بحل مشكلة دارفور فإنّ الصين قامت بتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع السودان وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات السودانية **(حباشنة وآخرون، ب، 2009، 80–83)** وقدمت قروضاً ومنحاً مالية بلغت قيمتها 60 مليون ين صيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لتقديمه لشعب دارفور لإعادة إعمار ما هدمته الحرب **(صفطلي، د.ت، 541)**.

2–3–عسكرياً:

أدت الصين دوراً مهماً في قضية دارفور، حيث امتنعت عن التصويت على قرارات مجلس الأمن ولاسيما المتعلقة بتدويل النزاع في دارفور وهددت باستخدام حق الفيتو، لمنع أي قرار أممي ضد الحكومة السودانية **(أبو حسن، د.ت، 31)** وفي ذلك أكد متحدث باسم الخارجية الصينية رفض بلاده القاطع تفعيل خيار العقوبات ضد السودان لأن ذلك يزيد المشكلة تعقيداً ولن يساهم في حلها **(صفطلي، د.ت، 541)**.

جاء الموقف الصيني المتشدد من رغبتها في الاستفادة من النزاع في دارفور لتحويلها إلى سوق لتصدير أسلحتها، من خلال تقديم عروضها بصفقات الأسلحة المتنوعة لطرفي النزاع، مما زاد من حالة عدم الاستقرار في الإقليم، حيث قُدِّرت صادرات الصين من الأسلحة في الدول الإفريقية التي تعاني من نزاعات مسلحة ولا سيما في السودان بنحو مليار دولار سنوياً **(أبو حسن، د.ت، 31)** وهذا يفسر معارضتها لمشروع القرار الأمريكي–البريطاني في مجلس الأمن القاضي بإرسال قواتٍ دولية إلى دارفور، مؤكدة على ضرورة موافقة الحكومة السودانية على هذا القرار، في الوقت الذي نفى فيه الرئيس البشير الادعاءات الأمريكية بأن السودان يتلقى أسلحة من الصين أو يرتبط باتفاقيات عسكرية معها. **(حباشنة وآخرون، ب، 2009، 81)**.

يبدو أنَّ مصالح الصين تغلبت بشكل واضح على موقفها من الأزمة في دارفور، فرغم أنها هددت في أكثر من مرة باستخدام الفيتو إلا أنها لم تستخدمه إلا في قضاياها الأمنية، واكتفت بتعطيل أي قرار ضد الحكومة السودانية.

نتائج البحث:

شكل موقع السودان الاستراتيجي وموارده النفطية الكبيرة، مجالاً للصين لتوسيع نفوذها والحصول على موارد طاقتها، حيث عملت على تقوية علاقاتها معه في كافة المجالات، وقد وجدت فيه سوقاً تستطيع من خلالها تصريف أسلحتها رخيصة الثمن مستغلة الصراعات الداخلية فيه.

وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: استطاعت الصين التغلغل في السودان ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دبلوماسيتها الناعمة، القائمة على عدم فرض شروط معه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام المصالح المشتركة بينهما، إذ لم تتوقف الصين عن تقديم المساعدات والقروض والاستثمارات للسودان حتى في ظل اضطراب الأوضاع الداخلية فيه.

ثانياً: يُعَدُّ اكتشاف النفط في السودان أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية في توجهاتها نحوه، نظراً لأهميته في دعم اقتصادها، واتجهت الصين إلى السودان كبوابة تسعى من خلاله لتحقيق استراتيجيتها الاقتصادية في ظل النمو المتسارع في اقتصادها.

ثالثاً: أدت الصين دوراً مهماً في قضية دارفور، حيث عملت على تعطيل أي قرارٍ أممي يصدر ضد الحكومة السودانية، وهددت باستخدام حق الفيتو، وذلك خوفاً من التدخل الدولي للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل مجدداً في السودان مما يهدد مصالحها النفطية، وهذا لا يعني أنها لم تعمل على استغلال النزاع في دارفور لتحقيق مصالحها، فقد رأت في النزاع فرصة لجعل دارفور سوقً مربحة لتصدير أسلحتها.

التمويل: هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding: this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595).

المراجع:

1. الأصبحي، أحمد، (2007)، دارفور الأزمة والحد، مطابع المتنوعة، ط1.
2. البحيري، زكي، (2006)، مشكلة دارفور الجذور التاريخية –الأبعاد الاجتماعية–التطورات السياسية، ط1، مكتبة مدبولي، كلية التربية، جامعة المنصورة.
3. الجوهر، يسرى عبد الرزاق، (1969)، جمهورية السودان، بيروت، دار الطلبة العرب.
4. الحاج، محمود، دارفور الحقيقة الغائبة، (2005)، ط2، المركز السوداني للخدمات الصحفية. الخرطوم، السودان.
5. دي فال، الكس، جولي، فلينت، (2006)، دارفور تاريخ حرب وإبادة، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1.
6. موسى، عبده مختار، (2009)، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم، بيروت.
7. الدومة، صلاح الدين عبد الرحمن، (2006)، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، الخرطوم، مطبعة جي تاون.
8. المدني، رافع علي يوسف، الدبلوماسية الناعمة في السياسية الصينية تجاه إفريقيا العلاقات الصينية–السودانية نموذجاً 2000–2010، (2017)، الأردن، دار جنان للنشر والتوزيع.
9. ترفاس، نائلة، (2016–2017)، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
10. جهيدة، زرقة، وكريمة، زوابلية، خيرة، (2017–2018)، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين فترة 2000–2017، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
11. عزوز، حسان، (2018–2019)، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
12. صفطلي، مايا شوكت، (د.ت)، التدخل الدولي الإنساني وأزمة دارفور، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الحقوق.
13. محمد عمرو، منار عبد العزيز، (2015–2016)، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية "دارفور أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
14. أنور، فاطمة الزهراء أحمد، (2022)، آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والاخفاق، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الاسكندرية.
15. أبو حسن، ياسر، (د.ت)، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان، مجلة دراسات إفريقية.

16. صداح، حباشنة وآخرون، أ، (2009)، أزمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة ازاءها دراسة مقارنة، المجلد 2، العدد1، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية.
17. صداح، حباشنة وآخرون، ب، (2009)، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، المجلد 36، العدد1، مجلة الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية
18. عابدين، رنين حاتم، (2020)، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا السودان أنموذجاً، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت
19. عبد الرحمن، حمدي، أ، (د.ت)، التدخل الدولي في السودان وأثره عربياً وإفريقياً.
20. عبد الرحمن، حمدي، ب، (د.ت)، عسكرة العولمة ومخاطرة التنافس الدولي في السودان.
21. علي، سليم كاطع، (2014)، الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي، المجلد الثالث، العدد الثاني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد
22. نايل، هدى محمود، (2017)، الموقف الدولي والإقليمي من مشكلة دارفور 1956–2004، العدد التاسع، يناير، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد.
23. تقرير السودان، (2007)، الأسلحة والنفط ودارفور السلاح تطور العلاقات بين الصين والسودان، تموز، العدد السابع.

24. Kim, Young- Chan, (2017), China and Africa: A new paradigm of global Business Palgrave Macmillan.
25. Brian A. Krilz and Jacqueline Wilson, (2011), No Transitional Justice without Transition. Darfur-Acase Study, Vol 19, Michigan State Journal of International Law.